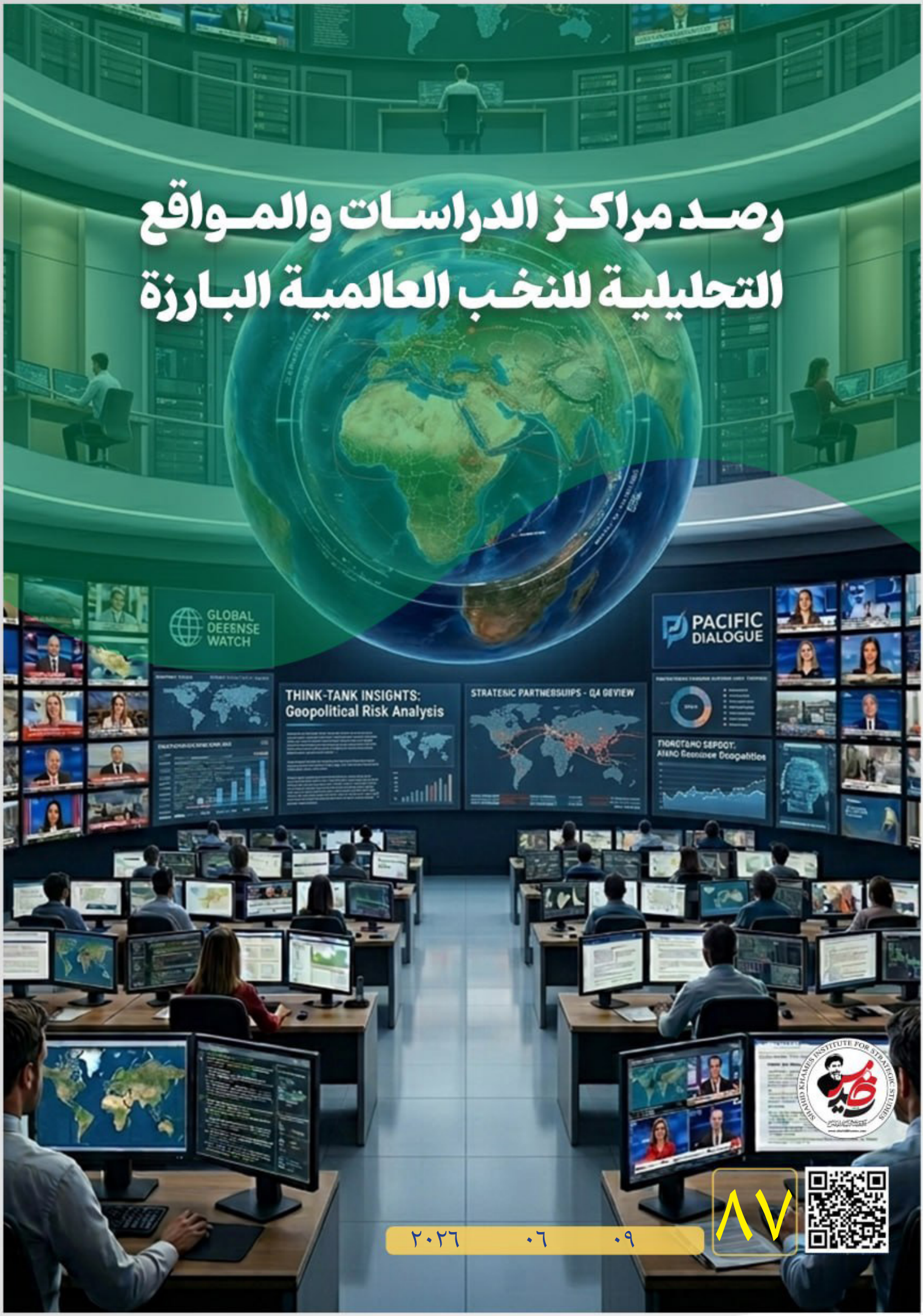
رصد مراكز الدراسات والمواقع
التحليلية للنخب العالمية البارزة
GLOBAL DEFENSE WATCH
PACIFIC DIALOGUE
THINK-TANK INSIGHTS:
Geopolitical Risk Analysis
STRATEGIC PARTNERSHIPS - Q4 REVIEW
٨٧
٠٩ ٠٦ ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. القوة الأميركية أصابها الوهن / FOREIGN POLICY	٤
٢. الهجوم الإيراني على إسرائيل يكشف عن طموحات إقليمية جديدة وأكثر هجومية / WSJ	٥
٣. وسائل التواصل الاجتماعي وظهور ثقافة المساءلة في سوريا ما بعد الأسد / FOREIGN POLICY	٦
٤. لا تتخلّوا عن النظام العالمي؛ فأميركا تعتمد عليه وتستطيع إعادة بنائه / FOREIGN AFFAIRS	٧
٥. ترامب بدأ حربًا لا يستطيع السيطرة عليها / FOREIGN POLICY	٨
٦. كيف فقدت أميركا قيادة المشاعات العالمية؛ ولماذا قد تصبح البحار الحرة قريبًا..... / FOREIGN AFFAIRS	٩
٧. المشاركة النووية في الناتو؛ تحويل أوروبا إلى خط المواجهة الأمامي في الصدام النووي بين أميركا وروسيا / RT	١٠
٨. التسليم بالطائرات المسيّرة: مستقبل إسناد القوات / IISS	١١
٩. الجاهزية في زمن الحرب: استراتيجية ذات جبهتين لمواجهة الصين وروسيا/ CSIS	١٢
١٠. العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية؛ تقرير صادم عن التعذيب والإذلال المنهجيين....ALJAZEERA /	١٣
١١. حرب إيران وتداعياتها العالمية؛ من أزمة هرمز إلى إعادة تشكيل النظام الأمني ونظام الطاقة/BROOKINGS	١٤
١٢. لبنان على شفا السقوط في هاوية حرب أهلية جديدة / WSJ	١٥
١٣. مدينتان عراقيتان بين أخطر مدن العالم من حيث الطقس شديد الحرارة / THE NATIONAL	١٧
١٤. إيران تستأنف حربها ضد إسرائيل في أعقاب أخطاء ترامب / FDD	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الصفحة

الملخص التنفيذي

تقدّم التطورات الأخيرة في حرب إيران، وأزمة لبنان، ومضيق هرمز، وتنافس القوى الكبرى، صورة شديدة الأهمية عن تحوّل النظامين الإقليمي والدولي. وتُظهر سردية مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية النخبوية أنّ الشرق الأوسط عاد مرة أخرى إلى مركز السياسة العالمية، ولكن هذه المرة ليس بوصفه منطقة مأزومة فحسب، بل بوصفه ساحة تُختبَر فيها مستقبل القوة الأميركية، ودور الصين، وأمن الطاقة، وقواعد التجارة البحرية، بل وحتى شكل حروب المستقبل. وما يمنح هذه المجموعة من التحليلات أهميتها هو اختلافها عن التقارير الإخبارية اليومية. فعلى مستوى الخبر، قد تتركز الأنظار على تبادل الضربات الصاروخية بين إيران وإسرائيل، أو الهجمات على لبنان، أو إغلاق هرمز، أو ارتفاع أسعار الطاقة؛ غير أنّ المسألة، على مستوى التحليل الاستراتيجي، أعمق من ذلك: هل لا تزال الولايات المتحدة قادرة على إدارة أزمات كبرى متعددة في وقت واحد؟ وهل تستطيع إسرائيل مواصلة عملياتها العسكرية من دون كلفة إقليمية؟ وهل تمكّنت إيران، بعد تحمّل ضربات قاسية، من بناء نوع جديد من الردع؟ وهل يقف لبنان على عتبة انهيار اجتماعي جديد؟ وهل تجد الصين، من داخل هذه الفوضى، فرصة أوسع لإعادة تعريف مكانتها العالمية؟ تكمن أهمية هذا الملف في أنّه يضع عدة أزمات تبدو منفصلة ضمن إطار واحد. فحرب إيران مرتبطة بسوق الطاقة ومضيق هرمز؛ ومضيق هرمز متصل بأمن آسيا والاقتصاد العالمي؛ ولبنان مرتبط بمفاوضات إيران والولايات المتحدة؛ وضعف الدولة اللبنانية يعيد إحياء خطر الحرب الأهلية؛ واستنزاف المخزونات العسكرية الأميركية بات متصلاً بالردع في مواجهة الصين؛ كما أنّ التحولات المناخية في العراق أو الفاعلية الاجتماعية في سوريا أظهرت أنّ أمن المنطقة لم يعد أمنًا صلبًا وعسكريًا فقط. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، يكتسب هذا النص أهميته لأنه يبيّن كيف ينظر النخب الدولية إلى المنطقة. فهم لا يرون الشرق الأوسط مجرد ميدان لحروب الوكالة، بل يعدّونه نقطة التقاء لأربع منطقات كبرى: منطق الحرب، ومنطق الطاقة، ومنطق التكنولوجيا، ومنطق النظام العالمي. ووفق هذه الرؤية، ليست إيران مجرد فاعل إقليمي، بل اختبار للقوة الأميركية؛ وليس لبنان مجرد ساحة صراع بين حزب الله وإسرائيل، بل اختبار لمفهوم الدولة والسيادة؛ وليس هرمز مجرد ممر مائي، بل اختبار لمستقبل التجارة العالمية؛ وليس العراق مجرد بلد يواجه الحرارة وضعف الخدمات، بل نموذج للعلاقة بين التغير المناخي وهشاشة الحكم؛ كما أنّ سوريا ليست مجرد مجتمع ما بعد الحرب، بل نموذج لتشكل المساءلة المدنية من أسفل. إن قراءة هذا التحليل كاملاً تُظهر أنّ المنطقة دخلت مرحلة «ترابط الأزمات»، حيث لا يكتسب أي حدث مهم معناه بمعزل عن الأحداث الأخرى. فالصواريخ، والطائرات المسيّرة، والنفط، والموانئ، ووسائل التواصل الاجتماعي، والحرارة الحضرية، والرأي العام، والانتخابات، والميزانيات الدفاعية، والتنافس بين الصين والولايات المتحدة، كلها باتت ضمن منظومة واحدة. لذلك، فإن فهم تطورات الشرق الأوسط اليومية يتطلب تجاوز النظرة الخبرية المنفردة والانتقال إلى التحليل الشبكي؛ ذلك التحليل الذي يوضح كيف يمكن لهجوم في بيروت أن يؤثر في مفاوضات واشنطن، وسوق الطاقة الآسيوية، وحسابات بكين، والضغط الداخلي على نتنياهو، ومستقبل الدولة اللبنانية. وقد كُتب هذا النص لقارئ يريد أن يعرف أي صورة يرسمها نخب الفكر والاستراتيجية في العالم لمستقبل المنطقة خلف الأخبار العاجلة. والخلاصة أنّ الشرق الأوسط دخل مرحلة جديدة من التنافس والاستنزاف وإعادة تعريف القوة؛ وهي مرحلة لن تصمد فيها الغلبة العسكرية من دون إدارة سياسية، ولا الردع من دون قدرة صناعية، ولا السيادة من دون شرعية اجتماعية.

FOREIGN POLICY

القوة الأميركية أصابها الوهن

كشفت الحرب في الخليج الفارسي، إلى جانب تأثيرها في الاقتصاد العالمي، وزعزعة أمن الممرات البحرية، وإضعاف تحالفات الولايات المتحدة، ودفع نظام منع الانتشار النووي إلى نقطة حساسة، عن حقيقة أكثر أهمية: الإنهاك الاستراتيجي الأميركي. فقد أظهرت هذه الحرب أنّ الجيش الأميركي تحمّل منذ سنوات مهام تتجاوز قدرته الفعلية، وأنه يواجه الآن نقصًا جديًا في الذخائر، وضغطًا عملياتيًا، وتشتتًا في قدراته العسكرية. وقد حققت العمليات الأميركية والإسرائيلية ضد إيران مكاسب تكتيكية لافتة؛ ففي الساعات الأولى قُتل عشرات المسؤولين الإيرانيين رفيعي المستوى، وتعرض الدفاع الجوي الإيراني لأضرار جسيمة، وسيطر التحالف على جزء مهم من المجال الجوي، واستُهدفت البحرية الإيرانية، كما تضررت الصناعات الدفاعية وجزء من قدراتها الصاروخية. وخلال الساعات الست والتسعين الأولى، استُخدمت نحو ٥٢٠٠ ذخيرة، كما جعل الاستخدام الواسع للذكاء الاصطناعي في تحديد الأهداف وضربها هذا الصراع نموذجًا لـ«أولى حروب الذكاء الاصطناعي» على مستوى قوة عظمى. ومع ذلك، بقيت النتيجة الاستراتيجية للحرب ملتبسة؛ فقد

أُضعفت إيران، لكنها لم تنهَر، وتمكنت رغم ذلك من استهداف قواعد أميركية ودول خليجية بالطائرات المسيّرة والصواريخ، وممارسة الضغط على مضيق هرمز. أما الكلفة الأساسية بالنسبة إلى واشنطن فتمثلت في الاستهلاك الشديد لمخزونات الأسلحة المتقدمة. ففي المرحلة الأعنف من القتال، من أواخر شباط/فبراير إلى أوائل نيسان/أبريل، أطلقت الولايات المتحدة أكثر من ١٠٠٠ صاروخ كروز من طراز توماهوك، أي نحو ثلث مخزونها الكلي، كما استهلكت نحو ربع مخزون صواريخ JASSM البعيدة المدى، وما بين ٣٠ و٦٠ في المئة من صواريخ الاعتراض الباليستية SM-٣، وجزءًا كبيرًا من صواريخ ثاد، وما يقرب من نصف صواريخ باتريوت. وقد يستغرق تعويض هذا الحجم من التسليح، وفق معدلات الإنتاج الحالية، ما يصل إلى أربع سنوات. ولا تقتصر هذه النواقص على الشرق الأوسط وحده؛ فهذه المنظومات نفسها تؤدي دورًا مركزيًا في الخطط الأميركية المحتملة لمواجهة الصين في غرب المحيط الهادئ، والدفاع عن تايوان، وحماية القواعد، ودعم الحلفاء الآسيويين. وقد أدت حرب إيران إلى نقل موارد مثل ثاد وباتريوت ووحدات مشاة البحرية وحاملات الطائرات من مناطق أخرى، بينها شرق آسيا، إلى الشرق الأوسط. وفي مرحلة معينة، كانت ثلاث مجموعات من حاملات الطائرات الأميركية متمركزة في الشرق الأوسط، وهو رقم يكاد يساوي العدد المعتاد لحاملات الطائرات الأميركية المنتشرة في أنحاء العالم كافة. ويتمثل الخطر الرئيسي في أن يؤدي صراع استنزافي في الخليج الفارسي إلى تقليص الردع الأميركي في مواجهة الصين. فالصين توسّع في الوقت نفسه قوتها العسكرية وترسانتها النووية بسرعة، وتمضي في برامج جديدة تشمل حاملات الطائرات والمقاتلات من الجيل السادس، وتستعد للتحرك ضد تايوان قرابة عام ٢٠٢٧. وحتى من دون هجوم شامل، تستطيع بكين استخدام الضغط الرمادي أو الحصار المحدود أو الحجر الجمركي لإضعاف تايوان تدريجيًا. وقد بقيت ميزانية الدفاع الأميركية خلال العقدين الأخيرين غالبًا عند مستوى ٣ إلى ٤ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى لا يتناسب مع اتساع التزاماتها العالمية. وقد طرحت الإدارة الحالية زيادة تاريخية في ميزانية الدفاع إلى نحو ٤ أو ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مع تسريع إنتاج الذخائر الرئيسية. غير أنّ ضعف القاعدة الصناعية الدفاعية، واختناقات الإنتاج، والقيود المالية الحكومية، وطول المدة اللازمة لبناء بعض القدرات، كلها عوامل تمنع حل الأزمة بسرعة. والخلاصة الاستراتيجية هي أنّ حرب إيران أدخلت الولايات المتحدة مرحلة أكبر من الهشاشة؛ فإذا لم تعزز واشنطن وحلفاؤها إنتاج الأسلحة، والصناعات الدفاعية المشتركة، والتقنيات منخفضة الكلفة مثل الطائرات المسيّرة الهجومية وأنظمة الدفاع المضادة للمسيّرات، فإن الإنهاك الراهن قد يقود إلى تراجع الردع، وضعف التحالفات، بل وربما الفشل في أزمة أكبر.

https://foreignpolicy.com/٠٩/٠٦/٢٠٢٦/iran-war-trump-china-

WSJ

الهجوم الإيراني على إسرائيل يكشف عن طموحات إقليمية جديدة وأكثر هجومية

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

تُظهر الموجات المتتالية من الهجمات الصاروخية الباليستية الإيرانية على إسرائيل أنّ طهران تسعى إلى استعراض قوتها الإقليمية، ووضع واشنطن في موقع دفاعي، وإثبات استمرار قدرتها الضاربة، وذلك بعد الحملة الجوية العنيفة التي نفذتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد البنى التحتية العسكرية الإيرانية. ويتمثل الحساب الرئيسي لطهران في أنّ الهجمات الصاروخية، إلى جانب رغبة ترامب في الحفاظ على مسار اتفاق سلام محتمل، يمكن أن تدفع نتنياهو

إلى خفض الضغط العسكري على حزب الله في لبنان، ولا سيما بعد الغارة الجوية الإسرائيلية على بيروت يوم الأحد. وبعد عدة جولات من تبادل النار، أعلنت إيران يوم الاثنين أنها أوقفت هجماتها، لكنها حذّرت من أنها ستستأنفها، بل ستوسّع نطاقها، إذا استمرت الهجمات الإسرائيلية، بما في ذلك في جنوب لبنان. كما أوقفت إسرائيل هجماتها المباشرة على إيران، غير أنّ التقديرات تشير إلى أنها تعتزم مواصلة عملياتها ضد حزب الله، ولا سيما في جنوب لبنان. وقد ازدادت إيران جرأة بعد نجاتها من أكثر من شهر من الضربات الجوية الأميركية والإسرائيلية، ونجحت في إنشاء نوع جديد من الردع، بما في ذلك إظهار قدرتها على فرض كلفة على الاقتصاد العالمي عبر تهديد مضيق هرمز والضغط على جيران الخليج الفارسي الأكثر هشاشة. كما عزز تردد البيت الأبيض في استئناف الحرب، رغم الانتهاكات المتكررة لوقف إطلاق النار المستمر منذ شهرين، قناعة طهران بأنها تستطيع اعتماد سلوك أكثر هجومية من دون تحمّل رد عسكري أوسع.ومع ذلك، لا تزال إيران عرضة للخطر؛ فاقتصادها مضطرب، ولا تملك سيطرة فعالة على مجالها الجوي، ولم تُظهر بعد قدرتها على إلحاق ضرر استراتيجي بإسرائيل يمنعها من شن هجمات حازمة. غير أنّ ميل طهران إلى التصعيد قلّص جزءًا من مكاسب الولايات المتحدة وإسرائيل في حرب الأيام الاثني عشر في حزيران/يونيو الماضي، وهي المرحلة التي بدت بعدها إيران ضعيفة وحزب الله مكبوحًا. وكانت التقديرات الاستخباراتية الأميركية في نيسان/أبريل تشير إلى أنّ إيران، بعد المرحلة الأولى التي استمرت أربعين يومًا من حرب الربيع هذا العام، لا تزال تمتلك آلاف الصواريخ الباليستية. ويبرز كبار المسؤولين الإيرانيين اليوم علنًا قدرة بلادهم على استخدام القوة لتهديد مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وللتأثير في المسار الدبلوماسي للخروج من الأزمة. ورسالتهم المركزية هي أنّ زمن تهديد إيران بلا كلفة قد انتهى. فمنذ ٢٨ شباط/فبراير، ومع بدء الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران، تخلّى جيل جديد من القادة الإيرانيين المتشددين عن الحذر الذي دام عقودًا في مهاجمة إسرائيل والأهداف الإقليمية الحساسة مباشرة. ويهدف هذا النهج إلى إعادة بناء الردع من خلال الرد على كل تحدٍّ ومنع الولايات المتحدة أو إسرائيل من مغادرة الحرب بشعور الانتصار. كما يُظهر هذا النمط أنّ الحرب المباشرة بين إيران وإسرائيل، التي كانت شبه غير قابلة للتصور قبل عام ٢٠٢٤، آخذة في التحول إلى أمر اعتيادي. ففي السابق كانت القوى المتحالفة مع إيران تشكل درعًا واقيًا لطهران، أما اليوم فتستخدم إيران قدراتها الصاروخية والمسيّرة لحماية شبكة حلفائها. فقد أطلقت فصائل عراقية مرتبطة بإيران طائرات مسيّرة نحو السعودية، وضرب حزب الله أهدافًا إسرائيلية مرارًا، واتسع نطاق التهديدات الإيرانية ليشمل دول الخليج الفارسي وتركيا وجمهورية أذربيجان. ومع ذلك، فإن نجاح هذه الاستراتيجية ليس محسومًا؛ فإسرائيل لا تزال مصممة على إضعاف حزب الله، كما أظهر الرد العسكري على إيران أنّ قدرة واشنطن أو رغبتها في كبح إسرائيل كليًا محدودة. وتتمثل المعضلة الأساسية لطهران في أنّ قدرتها على إلحاق الضرر بإسرائيل لا تزال أدنى بكثير من قدرة إسرائيل على ضرب إيران؛ ولذلك تحاول إيران تعويض هذا الخلل بقبول مستويات أعلى من المخاطرة.

https://www.haaretz.com/israel-news/israel-security/.٨-.٦-٢.٢٦/

FOREIGN POLICY

وسائل التواصل الاجتماعي وظهور ثقافة المساءلة في سوريا ما بعد الأسد

في سوريا، بعد سقوط حكم الأسد، تحوّلت السخرية ووسائل التواصل الاجتماعي والتشهير العلني إلى أدوات جديدة للمساءلة المدنية. فقد أصبح حسن أكاد، الناشط والمخرج السوري الذي عاد إلى دمشق بعد أربعة عشر عامًا من المنفى، خلال الأشهر الأخيرة شخصية مؤثرة في المطالبة بالشفافية ومكافحة الفساد عبر مقاطع ساخرة على إنستغرام. بدأ أكاد بسلاسل مثل «أسباب السفر إلى سوريا»، ثم «الإنجليزية مع حسن»، منتقدًا بسخرية قضايا يومية

وبنيوية في البلاد، من القيادة الخطرة وتخريب الفضاء العام إلى مفاهيم مثل المحسوبية والاستغلال ولوم الضحية والسلطة المفروضة. وكانت نقطة التحول في نشاطه حين أدخل مفاهيم مثل «العدالة التبادلية» و«النشاطية الاستعراضية» إلى النقد السياسي. وتمثلت قضيته الأساسية في أنّ بعض رجال الأعمال والشخصيات الثرية، بمن فيهم من استفادوا خلال الحرب من الارتباط بالنظام السابق، عادوا بعد سقوط الأسد إلى الفضاء الرسمي عبر وعود مالية كبيرة لإعادة الإعمار، لكن كثيرًا من هذه الوعود لم يُدفع. ومن هنا بدأت حملة «ادفعوا المال الذي تدينون به». وكان المثال الأبرز قضية موسى العمر، الشخصية الإعلامية القريبة من الدائرة السياسية لأحمد الشرع، الذي وعد بتقديم عشرة آلاف دولار لمدينة حمص لكنه لم يدفعها. وبعد أن حظره العمر، ذهب أكاد إلى حمص وخاطبه عبر مكبّر صوت من داخل سيارة في أحياء المدينة المدمرة. وبعد وقت قصير، أعلن العمر أنه سيدعم مشاريع بقيمة أربعين ألف دولار في حمص، ورغم قوله إنهذه الخطوة ليست ردًا على الضغط الافتراضي، فقد دُفع المال في اليوم التالي. وخلال العام الماضي، نُظمت عدة برامج وطنية لجمع تبرعات إعادة الإعمار في دمشق وحمص ودرعا وإدلب وحلب. وأعلن برنامج «الوفاء لإدلب» تعهدات مالية بقيمة ٢٠٨ ملايين دولار، كما وعد الملياردير السوري غسان عبود بتقديم ٥٥ مليون دولار؛ غير أنّ هذه الموارد لم تترك أثرًا ملموسًا بعد أشهر، أثناء السيول وبرد الشتاء في مخيمات نازحي إدلب. وفي فعالية حلب أيضًا أُعلن عن تعهدات تجاوزت ٤٢٦ مليون دولار، لكن تقارير محلية أظهرت أن جزءًا محدودًا فقط من الوعود جرى تحصيله. ولا تزال سوريا، بعد ثمانية عشر شهرًا من سقوط الأسد، تواجه فقرًا واسعًا؛ إذ يعيش أكثر من ٩٠ في المئة من السكان تحت خط الفقر، وقفزت أسعار الوقود والكهرباء، بينما دُمّر جزء كبير من البلاد بعد ثلاثة عشر عامًا من القصف الجوي والمدفعي. وتُقدّر كلفة إعادة إعمار سوريا بـ٢١٦ مليار دولار. وفي حين قُدمت وعود باستثمارات تتجاوز ١٤ مليار دولار في المطارات والطاقة والأبراج الفاخرة، لا يزال المواطنون العاديون لا يشعرون بأي تغيير في حياتهم اليومية. وقد كشف أكاد، عبر مراجعة قوائم صندوق التنمية السوري، عن حالات متعددة من التعهدات غير المدفوعة، بينها ٢٠ مليون دولار مرتبطة ببيع أسطول السيارات الفاخرة المصادَرة من الأسد، وتعهد بمليون دولار من أحمد وعمرو حمشو، نجلي رجل أعمال متهم بالاستفادة من أنقاض منازل الناس. وكانت هند قباوات، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، أول مسؤولة رسمية تدفع استجابة للحملة، بعد تعهد قدره ٥٠٠ دولار، في واقعة أظهرت أن ضغط الرأي العام قادر حتى على إلزام المسؤولين الحكوميين بالمساءلة. ولا تكمن أهمية هذه الحملة في تحصيل الأموال فقط، بل في كسر الخوف التاريخي لدى المجتمع السوري؛ ففي عهد الأسد كان توجيه خطاب مباشر كهذا إلى المسؤولين والوزراء ورجال الأعمال، بل وحتى الرئيس، قد يكلّف صاحبه حياته. أما الآن، فالمواطنون، من خلال إعادة النشر والتعليق وإنتاج المحتوى، يستعيدون فاعليتهم المدنية. ويُظهر هذا التحول أن الفضاء العام السوري، رغم استمرار الفساد والمحسوبية والغموض السياسي، دخل مرحلة جديدة لم تعد فيها السخرية مجرد صمام تنفيس مضبوط، بل أداة ضغط حقيقية من أسفل إلى أعلى من أجل العدالة والشفافية والمواطنة الفاعلة.

https://foreignpolicy.com/٠٨/٠٦/٢٠٢٦/syria-sharaa-

FOREIGN AFFAIRS

لا تتخلّوا عن النظام العالمي؛ فأميركا تعتمد عليه وتستطيع إعادة بنائه

FOREIGN AFFAIRS

يتمثل التصور السائد حاليًا في أنّ النظام الليبرالي العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، والقائم على القيادة الأميركية، والتحالفات، والمؤسسات متعددة الأطراف، والتجارة المنفتحة نسبيًا، والسيادة الوطنية، وحظر العدوان، وحرية الملاحة، قد انتهى ولم يعد قائمًا، وأنه ينبغي استبداله بنظام جديد. غير أنّ هذا التصور، إذا تحوّل إلى مبدأ موجّه للسياسة الخارجية الأميركية، قد يصبح نبوءة تحقق ذاتها؛ إذ إن التخلي الكامل عن هذا النظام لا يملك بديلاً مضمونًا، فضلاً عن أنه سيحمل

تكاليف أمنية واقتصادية واستراتيجية باهظة للولايات المتحدة والعالم. ولم يكن هذا النظام عادلاً أو خاليًا من التناقضات قط؛ فقد تجاهلت القوى الكبرى، بما فيها الولايات المتحدة نفسها، القواعد مرارًا، وطُبقت التجارة بصورة غير متكافئة، كما تفاوت تطبيق القانون الدولي بحسب هوية المتهم أو الضحية. ومع ذلك، وفر هذا النظام خلال العقود الثمانية الماضية سلعًا عامة أساسية: ممرات بحرية مفتوحة، ونظامًا ماليًا مستقرًا، وآليات لتسوية النزاعات، وأمنًا جماعيًا، وردعًا في مواجهة الحروب الكبرى. وبالمقارنة مع الثمانين عامًا السابقة لعام ١٩٤٥، التي خلّفت حربان عالميتان خلالها نحو ١٠٠ مليون قتيل، كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أقل كلفة بكثير من حيث تجنب الحرب المباشرة بين القوى الكبرى. وفي مجال منع الانتشار النووي أيضًا كان دور الولايات المتحدة حاسمًا؛ فالتحذير الصادر عام ١٩٦٣ من احتمال ظهور ١٥ إلى ٢٥ دولة نووية بحلول سبعينيات القرن العشرين لم يتحقق، لأن الضمانات الأمنية الأميركية حالت دون اندفاع دول كثيرة نحو السلاح النووي. ورغم أنّ خمس دول امتلكت السلاح النووي بعد ذلك، فإن انتشارًا أوسع بكثير جرى احتواؤه. واقتصاديًا، أتاح نظام ما بعد الحرب أكبر نمو في الرفاه العالمي؛ فمنذ عام ١٩٤٥ زاد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بأكثر من عشرة أضعاف، وتضاعف متوسط الدخل ثلاث مرات، وتراجعت نسبة السكان الواقعين في الفقر المدقع من قرابة ٦٠ في المئة عام ١٩٥٠ إلى نحو ١٠ في المئة عام ٢٠٢٥، وخرج أكثر من مليار إنسان من الفقر، ووصلت الطبقة الوسطى العالمية إلى أكثر من نصف سكان العالم، وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٦ عامًا في ١٩٥٠ إلى ٧٣ عامًا في ٢٠٢٤. كما أنّ الادعاء بعجز الولايات المتحدة عن مواصلة القيادة العالمية لا ينسجم مع البيانات؛ فاقتصادها اليوم أكبر بأكثر من ٤٠ في المئة من اقتصاد الاتحاد الأوروبي، وبأكثر من سبعة أضعاف اقتصاد اليابان، وتبلغ حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ٢٦ في المئة، وميزانيتها الدفاعية تتجاوز ميزانية الصين بأكثر من ثلاثة أضعاف، وتفوق مجموع ميزانيات الدول العشر التالية. كما تنتج الولايات المتحدة ٢٠ في المئة من نفط العالم و٢٥ في المئة من غازه الطبيعي، ويؤدي الدولار دورًا في قرابة ٩٠ في المئة من معاملات الصرف الأجنبي و٦٠ في المئة من الاحتياطيات العالمية. إن انسحاب أميركا من النظام العالمي قد يخفض كلفة العدوان؛ ففي أوروبا قد يؤدي إضعاف الضمانات الأمنية إلى زيادة جرأة روسيا، وفي شرق آسيا سيتضرر الردع حيال الصين بشأن اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، وفي الشرق الأوسط لا يعني التخلي عن توازن القوى بالضرورة تحقيق الهدوء. وقد أظهر مثال إغلاق مضيق هرمز كيف يمكن لاضطراب حرية الملاحة أن يرفع أسعار البنزين في أميركا ٥٠ في المئة، ويدفع بعض الدول الآسيوية إلى أسبوع عمل من أربعة أيام، ويهدد الاقتصاد العالمي. وحتى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الأميركي بنسبة واحد في المئة يكلف أكثر من ٣٠٠ مليار دولار، فيما تكلف ضربة مماثلة للاقتصاد العالمي أكثر من ١٠ تريليونات دولار. لذلك، فإن الطريق الصحيح ليس ترك النظام العالمي، بل إصلاحه: تقاسم أوسع للأعباء مع الحلفاء، وتحديث التحالفات للتنافس مع الصين وروسيا، وتوسيع صيغ مثل مجموعة السبع بمشاركة دول كأستراليا وكوريا الجنوبية، ومواجهة الضغط الاقتصادي بصورة منسقة، وإعادة بناء السياسة التجارية من دون الوقوع في فخ حرب الرسوم الجمركية، واستخدام القوة العسكرية بحذر أكبر. تحتاج الولايات المتحدة إلى الردع، لا إلى حروب مكلفة مثل محاولة بناء الدولة في العراق وأفغانستان على مدى عشرين عامًا وبكلفة أربعة تريليونات دولار. كما تُظهر استطلاعات الرأي أنّ الدعم الشعبي لدور أميركا العالمي لم يختف؛ ففي عام ٢٠٢٦، أيّد ٦٤ في المئة من الأميركيين قيام الولايات المتحدة بدور رئيسي أو قيادي في حل المشكلات العالمية والحفاظ على موقعها كقوة عسكرية عظمى.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/dont-give-global-orderone-

FOREIGN POLICY

ترامب بدأ حربًا لا يستطيع السيطرة عليها

بعد أشهر من الجهود غير المثمرة للتوصل إلى اتفاق سلام، تحوّل ترامب عمليًا من موجّه لحرب إيران إلى راكب داخل مسارها. فهو لا يزال يحاول إظهار نفسه بوصفه صاحب القرار النهائي، غير أنّ التعقيدات الميدانية بين إيران وإسرائيل وحزب الله ولبنان تكشف أنّ قدرة واشنطن على التحكم بمسار الحرب باتت أضيق من ادعاءاتها السياسية. ويتجلى هذا القيد بوضوح في أول تبادل مباشر للنيران بين إيران وإسرائيل منذ بدء وقف إطلاق النار في أوائل نيسان/أبريل.

فبعد الهجمات الإسرائيلية على بيروت يوم الأحد، أعلن ترامب أنه «غير راضٍ» عن هذا التحرك. وردًا على ذلك، أطلقت إيران ١١ صاروخًا باليستيًا باتجاه إسرائيل، ووفقًا للتقارير جرى اعتراضها كلها، من دون وقوع خسائر بشرية أو أضرار في البنية التحتية. ثم زعم ترامب أنّ السيطرة على الوضع بيده، وأنه سيطلب من نتنياهو عدم الرد. بل شدد قائلاً: «أنا من يقرر؛ أنا أتخذ كل القرارات؛ نتنياهو ليس صاحب القرار». ومع ذلك، نفذت إسرائيل ضرباتها الانتقامية داخل الأراضي الإيرانية، وأعلنت أنها استهدفت مراكز إطلاق الصواريخ الإيرانية أرض ــ أرض. ورغم أنّ الطرفين أوقفا النار مؤقتًا، فإن الوضع لا يزال هشًا. فقد حذّرت إيران من أنّ استمرار «العدوان»، بما في ذلك في جنوب لبنان، سيُقابل بإجراءات أشد بكثير. وفي المقابل، أكدت إسرائيل أنها ستواصل حربها ضد حزب الله. ويُظهر ذلك أنّ إيران تستخدم الآن رافعتين أساسيتين لزيادة الضغط في المفاوضات: مأزق مضيق هرمز وأزمة الطاقة من جهة، وعمليات إسرائيل في لبنان من جهة أخرى. لقد تشكل منطق جديد في المنطقة: فهجوم إسرائيلي على حزب الله يمكن أن يفعّل هجومًا إيرانيًا مباشرًا على إسرائيل. وهذا بالذات يجعل محاولة الإدارة الأميركية فصل ملف لبنان عن حرب إيران أكثر صعوبة. فواشنطن تريد إبقاء المحادثات اللبنانية ــ الإسرائيلية منفصلة عن المفاوضات مع إيران، بينما تصر طهران على أنّ هذه الملفات مترابطة، وتعدّ وقف الحرب في لبنان جزءًا من أي اتفاق سلام. وقد تحولت هذه المسألة أيضًا إلى معضلة سياسية لترامب؛ إذ إن حرب إيران خفّضت شعبيته وقد تؤثر في انتخابات التجديد النصفي في تشرين الثاني/نوفمبر. فهو يريد، من جهة، إنهاء الحرب وإعلان نصر دبلوماسي، لكنه، من جهة أخرى، لا يستطيع كبح إسرائيل بالكامل. بل أفيد بأنه تحدث بحدة وغضب مع نتنياهو في اتصال أخير بشأن لبنان. أما نتنياهو فيواجه ضغوطًا داخلية؛ إذ يعاني تراجعًا في شعبيته، ويواجه أفق الانتخابات وانتقادات حادة من سكان شمال إسرائيل، وهي المناطق التي تحملت أكبر ضغط من هجمات حزب الله. ووفق استطلاع أُجري في أواخر أيار/مايو، فإن ٥٩ في المئة من الإسرائيليين يريدون تصعيد الحرب ضد حزب الله. ومن منظور نتنياهو، قد يفرض التراجع في لبنان كلفة سياسية باهظة. وكان لبنان منذ بداية وقف إطلاق النار في حرب إيران ملفًا غير محسوم؛ إذ كاد وقف إطلاق النار الأولي ينهار حين رفضت الولايات المتحدة وإسرائيل، في البداية، إدراج لبنان في الاتفاق. ثم قُبل في منتصف نيسان/أبريل وقف لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان، لكن تبادل النيران بين حزب الله والجيش الإسرائيلي استمر. كما رفض حزب الله، رغم الضغوط، نزع سلاحه، ولا يملك الجيش اللبناني القدرة أو الإرادة الكافية لإجباره على التخلي عنه. والخلاصة الاستراتيجية أنّ ترامب بدأ حربًا لا مخرج سهلاً منها؛ فهو يريد اتفاقًا يتيح له إعلان نهاية الحرب، لكن إيران وإسرائيل وحزب الله لكل منها حسابات منفصلة. وخلافًا للتصور الأولي عن انتصار سريع، اقتربت هذه الحرب من النمط المألوف في الشرق الأوسط: صراع معقد، متعدد الجبهات، واستنزافي، يكون احتواؤه أصعب بكثير من إشعاله.

https://www.csis.org/analysis/next-caribbean-crisis-assessing-

FOREIGN AFFAIRS

كيف فقدت أميركا قيادة المشاعات العالمية؛ ولماذا قد تصبح البحار الحرة قريبًا خاضعة للرسوم

FOREIGN AFFAIRS

كشف إغلاق مضيق هرمز وعجز الولايات المتحدة عن إعادة التدفق الحر للملاحة البحرية هشاشة أحد الأسس الرئيسية للاقتصاد العالمي: عبور السفن من دون عوائق عبر الممرات البحرية الضيقة. ولا تقتصر هذه الأزمة على هرمز؛ فمنذ أواخر عام ٢٠٢٣، عطّل أنصار الله في اليمن المرور عبر البحر الأحمر وقناة السويس وباب المندب، ومنذ عام ٢٠٢٢ زادت الصين ضغوطها العسكرية ومناوراتها حول مضيق تايوان، كما أضعفت الحرب الهجينة الروسية في بحر

البلطيق، والهجمات الأوكرانية على الأسطول الروسي في البحر الأسود، والإجراءات الأميركية ضد ناقلات «أسطول الظل»، التصور القديم عن الحرية النسبية للبحار. ويجري نحو ٨٠ في المئة من التجارة العالمية عبر البحر. وقد أتاح النظام البحري الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية، مستندًا إلى المعاهدات والقواعد القانونية والتفوق العسكري الأميركي، تجارة حرة نسبيًا. وقبل ذلك، كانت القاعدة التاريخية المعروفة بـ«مدى المدفع» هي السائدة؛ أي إن سلطة الدولة على البحر كانت تمتد بقدر ما تصل إليه مدافعها الساحلية، أي نحو ثلاثة أميال بحرية. وبعد الحرب العالمية الثانية، حلّت محل هذا المنطق، عبر اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٨ ثم اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢، مناطق قانونية محددة: بحر إقليمي بامتداد ١٢ ميلاً بحريًا، وحرية الملاحة، والعبور الجوي، ومدّ الكابلات البحرية خارج تلك المنطقة. غير أنّ التكنولوجيا العسكرية بدأت الآن تُنهك هذا النظام. فالصواريخ الدقيقة بعيدة المدى والطائرات المسيّرة الرخيصة قادرة على تهديد السفن والطائرات من مسافات تصل إلى آلاف الكيلومترات. ونتيجة لذلك، يحدث نوع من العودة إلى منطق «مدى المدفع»، لكن بمدى أوسع بكثير. فالدول والفاعلون الصغار، وكذلك قوى مثل الصين وإيران، لم يعودوا بحاجة إلى تحدي التفوق العسكري الأميركي مباشرة؛ إذ يكفيهم، عبر أدوات منخفضة الكلفة، جعل الوصول الحر إلى الممرات البحرية مكلفًا أو شبه مستحيل. كما أنّ الفجوة الاقتصادية في الحرب البحرية باتت تتحرك ضد مصلحة الولايات المتحدة؛ فأنصار الله يستطيعون امتلاك طائرة مسيّرة هجومية ببضعة آلاف من الدولارات، بينما تستخدم واشنطن لاعتراضها صاروخًا تقترب كلفته من مليوني دولار. ومواجهة صاروخ من طراز شاهد تُقدّر كلفته بنحو ٣٥ ألف دولار قد تتطلب أحيانًا صاروخ باتريوت بكلفة ثلاثة ملايين دولار. وقد استهلكت البحرية الأميركية خلال قرابة ثلاث سنوات نحو ملياري دولار من الذخائر لمواجهة الاضطراب في البحر الأحمر، من دون أن تتمكن من تأمين المسار بالكامل؛ ولذلك لا تزال سفن كثيرة تفضّل الطريق الأطول حول رأس الرجاء الصالح. كما عززت الصين، مستندة إلى إنتاج صناعي هائل، منظومات منع الوصول وشبكتها الصاروخية حول البحار القريبة، فيما يُبنى أكثر من نصف السفن التجارية العالمية في أحواض بناء السفن الصينية، وتمتلك بكين أكبر شبكة موانئ داخلية وخارجية. ولا تكمن قوة الصين الأساسية في أسطولها العسكري فقط، بل في قدرتها على إرباك سلاسل الإمداد، والتحكم بالمعادن الحيوية، وممارسة الضغط الاقتصادي من دون إطلاق رصاصة واحدة. وقد عدّت عقيدة كارتر عام ١٩٨٠ الخليج الفارسي مصلحة حيوية أميركية، لكن ثورة النفط الصخري حوّلت الولايات المتحدة إلى مصدّر للطاقة، فيما بات القسم الأكبر من النفط والغاز المار عبر هرمز يتجه إلى آسيا، بما في ذلك الصين وحلفاء واشنطن في شرق آسيا. ولذلك تدفع واشنطن كلفة إبقاء هرمز مفتوحًا، بينما يذهب جزء من المنفعة إلى منافسها الاستراتيجي. والخلاصة الاستراتيجية أنّ العودة الكاملة إلى النظام السابق للبحار الحرة ليست واقعية؛ فقد يتجه المستقبل نحو «بحار ذات بوابات»، حيث يتطلب عبور كل ممر دفع كلفة، أو اتفاقًا مع قوة محلية، أو مرافقة عسكرية، أو قبول مسار بديل. ولم تعد مهمة الولايات المتحدة إعادة بناء قيادة مطلقة للمشاعات العالمية، بل الحفاظ الانتقائي على ما تبقى من مزاياها، وتركيز القوة في نقاط ذات جدوى أفضل، واستخدام العقوبات بدقة أكبر، ومنع دفع التجارة العالمية نحو أساطيل خفية وغير منضبطة.

https://www.foreignaffairs.com/united-states/how-

RT

المشاركة النووية في الناتو؛ تحويل أوروبا إلى خط المواجهة الأمامي في الصدام النووي بين أميركا وروسيا

يقوم النقاش الأساسي على أنّ الآلية المعروفة باسم «المشاركة النووية» داخل حلف شمال الأطلسي، من وجهة نظر منتقديها، تتعارض مع روح معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة، المعتمدة عام ١٩٦٨، والتي تعدّها الوكالة الدولية للطاقة الذرية الركيزة المركزية للجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار السلاح النووي، وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ودفع مسار نزع السلاح العام، تحظر على الدول غير المالكة للسلاح النووي الحصول على هذه الأسلحة. ومع ذلك، فإن عدة دول أعضاء في الناتو، وهي نفسها من الدول الموقعة على المعاهدة، تستضيف قنابل نووية أميركية على أراضيها. ويتمثل المثال الأبرز في ألمانيا وخمسة أعضاء آخرين في الحلف؛ إذ تستضيف هذه الدول، رغم عدم امتلاكها رسميًا أسلحة نووية، قنابل جاذبية نووية أميركية، كما جرى إعداد قواتها الجوية لحمل هذه القنابل نحو أهداف محتملة، ولا سيما في روسيا. وتُعرض هذه الآلية تحت مسمى «المشاركة النووية»، غير أنّ النقد الرئيسي الموجه إليها هو أنّ الدولة المضيفة تتحول عمليًا إلى هدف للرد النووي، في حين تبقى السيطرة الفعلية على الأسلحة بيد واشنطن. وفي هذا السياق، تبدو مسألة «المفتاح المزدوج» أقرب إلى صيغة قانونية وسياسية منها إلى واقع عملياتي؛ فوفق هذا التحليل، لا يُتخذ القرار النهائي بشأن استخدام هذه الأسلحة في برلين أو وارسو أو غيرهما من العواصم الأوروبية، بل في واشنطن. ومن ثمّ، تؤدي الدول الأوروبية في سيناريو الأزمة دور القاعدة ومسار النقل وحامل التسليح الأميركي، لكنها هي التي ستتحمل مباشرة نتائج الرد الروسي. وإلى جانب هذه الآلية، تُطرح برامج مثل SNOWCAT، وهو برنامج يُدخل بعض الدول، مثل بولندا وجمهورية التشيك والدنمارك والمجر وعدد من الدول الأخرى، في دعم العمليات النووية عبر تكتيكات تقليدية. كما تُقدَّم اليونان نموذجًا لدولة لا تستضيف مباشرة قنابل نووية، لكنها تحتفظ بقدرة دعم نقلها. ومن هذا المنظور، لا تقتصر الشبكة النووية للناتو على الدول المضيفة للقنابل، بل تشمل مجموعة من الأدوار الداعمة والعملياتية. أما النقطة الاستراتيجية الأهم فهي احتمال توسيع هذه الآلية داخل أوروبا؛ فالولايات المتحدة تدرس نشر أسلحة نووية في عدد أكبر من دول الناتو، في وقت تخفّض فيه بالتوازي جزءًا من قواتها التقليدية في أوروبا من أجل تركيز أكبر على الصين. ويوصف هذا المسار ضمن فكرة شبيهة بـ«ناتو ٣٪»: تقليص الحضور العسكري الأميركي المباشر في أوروبا، ونقل العبء الأمني إلى الحلفاء الأوروبيين، وزيادة اعتمادهم على الأسلحة النووية الأميركية ومنظومات مثل مقاتلات إف-٣٥. والخلاصة التحليلية أنّ ترتيبًا كهذا لا يجعل أوروبا أكثر أمنًا، بل يحوّلها إلى هدف أوضح في أي مواجهة نووية محتملة مع روسيا. كما أنّ توسيع انتشار الأسلحة النووية الأميركية باتجاه شرق أوروبا، في بيئة يُنظر فيها إلى تمدد الناتو بوصفه أحد العوامل الرئيسية للتوتر مع روسيا، يزيد خطر تحويل أوروبا إلى ساحة حرب بالوكالة على نطاق أوسع. والبديل، من هذا المنظور، ليس توسيع «المشاركة النووية»، بل تقليص اعتماد أوروبا الأمني على الولايات المتحدة، وإعادة النظر في المصالح الاقتصادية والأمنية المشتركة لأوروبا مع روسيا والصين

https://www.rt.com/news/-٦٤١٢٦١us-eu-nuclear-sharing/

IISS

التسليم بالطائرات المسيّرة: مستقبل إسناد القوات

يمكن للطائرات المسيّرة المخصّصة للنقل أن تغيّر بجدية نمط إسناد القوات وتصميم العمليات العسكرية. ففي البيئات التي تجعل فيها طبيعة الأرض والارتفاع والمسافات سلاسل الإمداد التقليدية بطيئة ومكلفة، تتيح المسيّرات إيصال المواد الضرورية بسرعة أكبر، وبمخاطر أقل، وبوتيرة أكثر انتظامًا. والمثال الواضح على ذلك هو الحدود المتنازع عليها بين الصين والهند في جبال الهيمالايا، حيث ينتشر ما يصل إلى ١٤٥ ألف جندي صيني وهندي، ويحتاج إيصال الإمدادات إلى المواقع الأمامية أحيانًا إلى عدة أيام من النقل البشري والحيواني. وقد أجرت الصين عام ٢٠٢٠

تجربة نقلت فيها عشر طائرات مسيّرة الإمدادات إلى جنود متمركزين في التبت، بدلاً من رحلة كان يتعين على ١٢٠ جنديًا تنفيذها سيرًا على الأقدام خلال يومين إلى ثلاثة أيام. ولا تكمن الميزة العملياتية للمسيّرات في السرعة فقط؛ فهذه التقنية يمكن أن تقلل اعتماد القوات على القواعد اللوجستية الكبيرة، وتتيح نشر وحدات أصغر وأكثر تشتتًا وأبعد عن مراكز الدعم. كما أن إسناد عدة مسيّرات إلى عدد محدود من عناصر التحكم يخفض نسبة قوات الدعم إلى القوات القتالية. غير أن محطات التحكم نفسها تتحول إلى أهداف عسكرية، ما يفرض حمايتها أو استخدام شبكات وسيطة لزيادة المسافة بين المشغّل والطائرة. ويتسع الاستخدام البحري لهذه التقنية أيضًا؛ ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، نقلت البحرية البريطانية، باستخدام المسيّرة المحلية الصنع Malloy T-١٥٠، قطع غيار ومعدات إصلاح بين السفينتين HMS Prince of Wales وHMS Dauntless، وهي مهمة كانت تتطلب سابقًا مروحية أو قاربًا. ويمكن لهذا النمط أن يحرر الأصول المأهولة، ويجعل الدعم بين المنصات البحرية المتباعدة أكثر استمرارية وأقل مخاطرة.ولا تقتصر المسيّرات الناقلة على المهام اللوجستية. فنماذج مثل Windracers ULTRA البريطانية، التي استُخدمت في ألاسكا والقارة القطبية الجنوبية ووسط أفريقيا وأوكرانيا، قادرة إلى جانب حمل البضائع على نقل معدات استطلاع، أو إسقاط الحمولات بالمظلات، أو حتى أداء مهام قتالية وحمل الذخائر. ويقلل هذا الطابع متعدد الاستخدامات كلفة التدريب والصيانة والاعتماد على منصات تخصصية متعددة. ومع ذلك، تبقى القيود جدية؛ فالحرب الإلكترونية والتشويش وخداع الإشارات قد تعطل الملاحة والاتصال، ولا سيما في البيئات الحضرية، كما تؤثر الحرارة الشديدة والرياح والأمطار وضعف الرؤية وتراجع كفاءة البطاريات في المهمة. وفي عام ٢٠٢٥ أنشأت الصين مركز اختبار جديدًا في التبت على ارتفاع يتجاوز ٤٥٠٠ متر، وتشير تقارير أولية إلى أنها تختبر مسيّرة تستطيع حمل ١٠٠ كيلوغرام لعدة ساعات ومقاومة الرياح الشديدة. وتشكل الأنظمة الذاتية، والطيران المستقل عن وحدة التحكم، والصمت الترددي، والحساسات المقاومة لتشويش نظام تحديد المواقع، جزءًا من الحلول الفنية لهذه القيود. ويوفر السوق المدني قاعدة صناعية مهمة للاستخدام العسكري؛ فقد استوردت أوكرانيا في الربع الأول من عام ٢٠٢٥ نحو ١٣٠ ألف منظومة تجارية، كان ٩٨ في المئة منها صيني الصنع، ولا سيما من شركات مثل DJI وAutel، فيما تستحوذ DJI على نحو ٧٠ في المئة من سوق المسيّرات التجارية عالميًا. وبعد حظر بيع المسيّرات الصينية الجديدة في الولايات المتحدة عام ٢٠٢٣، ظهرت مخاوف بشأن القدرة الإنتاجية المحلية، لأن المسيّرات الأميركية المعتمدة للاستخدام العسكري أغلى بثلاث إلى خمس مرات من نظيراتها الصينية. وفي قطاع التسليم التجاري، بدأت Meituan اختبار التسليم بالمسيّرات منذ ٢٠١٧ ونفذت في ٢٠٢٢ أكثر من ١٠٠ ألف عملية تسليم في شنتشن، بينما تستخدم SF Express المسيّرات للجزر النائية، ووصل بريد بكين عام ٢٠٢٥ بالطرود والصحف إلى قرية يانتشينغ النائية الخاصة بالألعاب الأولمبية الشتوية عبر المسيّرات. وفي أوروبا، تمتلك شركة Manna الإيرلندية مسيّرات آلية تعمل في مختلف الأحوال الجوية، تنفذ كل واحدة منها نحو ٨٠ عملية تسليم يوميًا بحمولة أربعة كيلوغرامات، ويشرف مشغّل واحد على ما يصل إلى ٢٠ مسيّرة، وتُنزل الطرود بعد رحلة متوسطة مدتها ثلاث دقائق بحبل قابل للتحلل الحيوي. والخلاصة الاستراتيجية أنّ المسيّرات لن تحل بالكامل محل سلاسل الإمداد التقليدية، لكنها، بفضل الجمع بين الأتمتة والكلفة المنخفضة والإنتاج الكمي والبنية التحتية المزدوجة المدنية ــ العسكرية، ستتحول إلى عنصر مهم في القوة العسكرية المستقبلية، ولا سيما للقوات المتفرقة والمناطق ضعيفة البنية التحتية والبيئات العملياتية القاسية.

https://www.iiss.org/online-analysis/six-analytic-blog/٦/٢٠٢٦/

CSIS

الجاهزية في زمن الحرب: استراتيجية ذات جبهتين لمواجهة الصين

تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها تهديدًا جديًا ومتناميًا من محور سلطوي تقوده الصين وروسيا؛ وهو محور يمكن، إذا لم يُحتوَ، أن يستنزف قوة الولايات المتحدة وأمنها تدريجيًا. ويستند جوهر التحليل إلى افتراض مفاده أنّ المنافسة الاستراتيجية لواشنطن مع بكين وموسكو لم تعد قابلة للفهم في إطار إدارة أزمات منفصلة أو تخطيط لجبهة واحدة، بل تتطلب استعدادًا لمواجهة متزامنة مع قوتين كبيرتين. ففي البعد الآسيوي، تُقدَّم الصين بوصفها التهديد الأكثر إلحاحًا

وبنيوية. فقد أصدر شي جين بينغ والحزب الشيوعي الصيني أوامر إلى جيش التحرير الشعبي بالاستعداد لتنفيذ عملية ناجحة للسيطرة على تايوان بحلول عام ٢٠٢٧. ويُظهر هذا الجدول الزمني أنّ قضية تايوان ليست مجرد خلاف سياسي أو أزمة محتملة في المستقبل، بل أصبحت محورًا رئيسيًا في التخطيط العسكري الصيني. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تكون منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأولوية الأولى في الاستراتيجية الدفاعية الأميركية. أما في البعد الأوروبي، فلا تزال روسيا تواصل حربًا هجومية في أوكرانيا، وتدير إلى جانب ذلك حملة تخريبية في أوروبا تشمل الاغتيالات والتفجيرات والأنشطة الهدامة. وتدل هذه السلوكيات على أنّ التهديد الروسي لا يقتصر على ساحة الحرب الأوكرانية، بل يمكن أن يستهدف الأمن الداخلي والبنى التحتية الحيوية والاستقرار السياسي للدول الأوروبية. لذلك تُعدّ أوروبا، في هذا الإطار، أولوية ثانية لكنها لا تزال حيوية في الاستراتيجية الدفاعية الأميركية. ويقوم الحل المقترح على «الشراكة المرنة» والتخطيط لحربين متزامنتين؛ والهدف من هذا النهج هو تمكين الولايات المتحدة وحلفائها من ردع قوتين كبيرتين في الوقت نفسه، ومن هزيمتهما، في حال فشل الردع، عبر مشاركة واسعة من الحلفاء والشركاء. ويبتعد هذا التصور عن التخطيط التقليدي القائم على حرب كبرى واحدة، ويفترض أنّ الصين وروسيا قد تستغلان تركيز الولايات المتحدة على جبهة واحدة لإثارة أزمة في جبهة أخرى. وتتمثل نقطة أساسية أخرى في ضرورة انتقال الولايات المتحدة سريعًا إلى حالة صناعية ملائمة لزمن الحرب. فالمسألة، بعبارة أخرى، لا تتعلق فقط بعدد القوات أو الانتشار العسكري، بل تشمل أيضًا القدرة على إنتاج الأسلحة والذخائر والمنظومات الدفاعية، وسلاسل الإمداد، والميزانية الدفاعية، والتنسيق مع صناعات الحلفاء. ومن دون قاعدة صناعية جاهزة وسريعة الاستجابة، لن تستطيع الولايات المتحدة الحفاظ على تفوقها التكنولوجي والعسكري في صراع طويل ومتعدد الجبهات. والخلاصة الاستراتيجية هي أنّ على الولايات المتحدة، للحفاظ على الردع في مواجهة الصين وروسيا، أن تفعل ثلاثة أمور في وقت واحد: إعطاء الأولوية لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ في مواجهة التهديد الصيني، والحفاظ على قدرات الردع والدفاع في أوروبا في مواجهة روسيا، وإعادة بناء القدرة الصناعية الدفاعية لظروف الحرب. وفي هذا الإطار، لا يُنظر إلى تهديد الصين وروسيا باعتباره مسألتين منفصلتين، بل جزءًا من تحدٍّ مشترك للنظام الأمني الذي تقوده الولايات المتحدة.

https://www.csis.org/analysis/wartime-footing-two-front-strategy-

ALJAZEERA

العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية؛ تقرير صادم عن التعذيب والإذلال

يستند هذا التقرير إلى شهادات عدد من الأسرى الفلسطينيين السابقين، وادعاءات قانونية، ووثائق صادرة عن مؤسسات دولية، ليرسم نمطًا من التعذيب والإذلال والعنف الجنسي والاعتداء في مراكز الاحتجاز والسجون الإسرائيلية؛ وهو نمط تفاقم بصورة خاصة بعد هجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ واندلاع حرب غزة. ويتمثل المحور الرئيسي للرواية في أنّ الإيذاء الجنسي لم يُستخدم بوصفه حادثًا منفردًا، بل كأداة لكسر نفسية الأسرى الفلسطينيين وهويتهم وكرامتهم. ويتذكر محمد زكي البكري، وهو موظف حكومي من غزة، تاريخ تعرضه للإيذاء في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٢٤، بالتزامن مع عيد الفطر. ويقول إنه بعد شهر من

اعتقاله، وبعد تعرضه للضرب والتعذيب والتقييد والإهانة، جُرّد مع سبعة أسرى آخرين من ملابسهم، وعُصبت أعينهم، وكُبلت أيديهم. وبحسب روايته، حاصرتهم مجموعة من الجنود، وغيّروا أسماءهم، واستهدفوهم بالإهانات والسخرية والإيذاء الجنسي والضرب. كما تحدث عن استخدام كلاب الحراسة أثناء إيذاء الأسرى، مؤكدًا أنّ الجنود كانوا يضحكون ويصوّرون المشاهد. وقدّم شاهد آخر عُرّف باسم مستعار رواية مشابهة عن الاعتقال والتعذيب والاعتداء، قائلاً إن مجندات دخلن الغرفة، وربطن يديه خلف ظهره، ونزعن ملابسه، بينما كان جنود آخرون يشجعون ويصورون. وتركزت التحقيقات معه على صلته المحتملة بهجوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر، في حين نفى أي معرفة أو دور في ذلك الحدث. وعلى المستوى القانوني، وصفت عدة مؤسسات دولية وحقوقية هذه الممارسات بوصفها جزءًا من نمط أوسع من العنف الجنسي والتعذيب والمعاملة غير الإنسانية ضد الفلسطينيين. وتحدث تقرير في آذار/مارس ٢٠٢٥ عن أدلة على عنف جنسي وإنجابي وجندري «منهجي» بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفي أيار/مايو، أُدرجت إسرائيل في قائمة مرتبطة بالعنف الجنسي في مناطق النزاع. كما أشارت منظمات مثل هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية، وبتسيلم، والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إلى انتشار ثقافة العنف الجنسي بين القوات المسؤولة عن احتجاز الأسرى الفلسطينيين، وكثير منهم محتجزون من دون تهم رسمية ضمن الاعتقال الإداري. ورغم هذه الادعاءات، لم يُدن أي جندي أو حارس حتى الآن بتهمة الإيذاء الجنسي بحق فلسطينيين. وبعد تسريب فيديو متعلق بالاعتداء على أسير في معتقل سدي تيمان الصحراوي في تموز/يوليو ٢٠٢٤، اعتُقل عشرة عناصر أمن، لكن محتجين يمينيين، بينهم بعض المشرعين، اقتحموا مكان الاحتجاز للمطالبة بإطلاق سراحهم. ولاحقًا أُسقطت الاتهامات عن هؤلاء العناصر، واعتُقلت ضابطة اتُّهمت بتسريب الفيديو. ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي تسريب هذه الصور بأنه أحد أشد الضربات الدعائية التي تعرضت لها البلاد. ويؤكد التقرير أيضًا دور اللغة النازعة للإنسانية في تهيئة بيئة العنف؛ فتعابير مثل «الحيوانات البشرية»، ونسبة المسؤولية الجماعية إلى الفلسطينيين جميعًا، أو تقديم الفلسطينيين على نطاق واسع بوصفهم إرهابيين، عززت المناخ النفسي والسياسي للتحقير والتعذيب والعقاب الجماعي. ومن منظور القانون الجنائي الدولي، ثمة فرق مهم بين حالات منفردة من العنف الجنسي ونمط منظم ضد المدنيين؛ ففي الحالة الثانية قد ترقى هذه الأفعال إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية. والخلاصة أن العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، إذا ثبتت منهجيته، لا يكون مجرد أداة تعذيب فردي، بل جزءًا من آلية لتدمير اجتماعي ونفسي لجماعة واقعة تحت الاحتلال.

https://www.aljazeera.com/news/٩/٦/٢٠٢٦/they-were-laughing-israels-

BROOKINGS

حرب إيران وتداعياتها العالمية؛ من أزمة هرمز إلى إعادة تشكيل النظام الأمني ونظام الطاقة

تواجه الحكومة الأميركية، عشية انتهاء المهلة القانونية لأحد أهم أدواتها الاستخباراتية، معارضة متزامنة من جانب قسم من الجمهوريين والديمقراطيين. ويتمثل الموضوع الرئيسي في تمديد تفويض الكونغرس لبرنامج يُعرف باسم «المادة ٧٠٢ من قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية»، وهو برنامج يتيح للحكومة جمع اتصالات الأجانب الموجودين خارج الأراضي الأميركية إذا استخدموا أنظمة اتصالات أميركية. غير أنّ هذه الآلية تشمل بصورة غير مباشرة معلومات الأميركيين الذين يتواصلون مع هؤلاء الأجانب، وهو ما أثار مخاوف جدية بشأن الحريات المدنية والتنصت

من دون أمر قضائي. وتنتهي المهلة القانونية لهذا البرنامج يوم الجمعة. ورغم أنّ محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية وافقت في آذار/مارس على استمرار تنفيذه لعام آخر، ولذلك لا يُتوقع توقف البرنامج فورًا، فإن انتهاء تفويض الكونغرس يفرض ضغطًا سياسيًا وقانونيًا كبيرًا على الإدارة. وكان هذا البرنامج قد مُدّد سابقًا في ظل إدارات من الحزبين بدعم ثنائي، غير أنّ الانقسامات داخل الأحزاب والخلافات المؤسسية جعلت مسار إقراره الآن أكثر تعقيدًا. ويعود جزء من المعارضة إلى مخاوف قديمة بشأن المراقبة من دون إذن قضائي؛ إذ يطالب عدد من المشرعين الجمهوريين والديمقراطيين بإلزام الحكومة بالحصول على أمر قضائي عند البحث في محتوى البيانات التي جُمعت عن الأميركيين. وقد حذّر السناتور ريك سكوت من أنه لا ينبغي منح البنية الإدارية في واشنطن «سلطة غير مقيدة للتجسس على الأميركيين الملتزمين بالقانون». وفي المقابل، تؤكد الإدارة أنّ هذه الأداة حيوية للأمن القومي والعمليات العسكرية وحرب إيران. وكتب ترامب في آذار/مارس أنّ هذا البرنامج، إذا استُخدم بالشكل الصحيح، يمكن أن يكون أداة فعالة لحماية أمن أميركا، ثم شدد لاحقًا على أنه «سواء أعجبكم ذلك أم لا»، فإن البرنامج بالغ الأهمية للجيش.أما العامل الجديد في الأزمة فهو طرح اسم بيل بولتي لتولي القيادة المؤقتة لمجتمع الاستخبارات الأميركي؛ وهو شخصية يقول منتقدوها إنها لا تملك خلفية في الأمن القومي ولا حتى التصريح الأمني اللازم. وقد اعتبر السناتور مارك وارنر، أبرز ديمقراطي في لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ، هذا الاختيار تهديدًا للأمن القومي، وقال إن حتى الجمهوريين يرونه كارثيًا. ويتمثل القلق الرئيسي في احتمال أن يستخدم بولتي موقعه لأهداف سياسية داخلية، بما في ذلك ملاحقة الادعاءات المتعلقة بـ«انتخابات مزورة». كما قال ترامب إنه يريد من بولتي أن يبدأ عملية فصل عدد كبير من موظفي مجتمع الاستخبارات. وقد أربك هذا الاختيار مفاوضات تمديد البرنامج بشدة. ففي رسالة إلى وزير الخارجية، حذّر السناتوران توم كوتون وتشاك غراسلي من أن على الإدارة أن تستعد لـ«فجوة كبيرة محتملة في جمع المعلومات الاستخباراتية الأجنبية». وفي الوقت نفسه، كان بعض الجمهوريين مستائين من إضعاف ترامب حملة السناتور جون كورنين الانتخابية، وكذلك من صندوق بقيمة ١/٨ مليار دولار يُعرف باسم صندوق «مكافحة توظيف الدولة كسلاح سياسي»، قبل أن يُعلن لاحقًا أن الإدارة ستتخلى عنه. وفي التصويت الأخير في مجلس الشيوخ، لم يتقدم المشروع بعد حصوله على ٤٧ صوتًا مؤيدًا مقابل ٥٢ صوتًا معارضًا. وشملت قائمة الجمهوريين المعارضين ريك سكوت، وجوش هاولي، وإريك شميت، وتومي توبرفيل، ومايك لي، بينما كان جون فيترمان الديمقراطي الوحيد الذي صوّت لصالح المضي في المشروع. ويُظهر هذا المأزق أنّ دعم برامج المراقبة السرية لم يعد يُحدَّد بسهولة وفق الخطوط الحزبية، كما يكشف أن سيطرة ترامب على الكونغرس باتت تواجه قيودًا جديدة.

https://www.brookings.edu/collection/blowback-how-the-iran-

WSJ

لبنان على شفا السقوط في هاوية حرب أهلية جديدة

THE WALL STREET JOURNAL.
WSJ

يقف لبنان في وضع باتت فيه دولته عاجزة حتى عن تأمين الحد الأدنى من مقومات الحكم: فالكهرباء لا تصل إلا لساعات قليلة يوميًا، والعملة الوطنية انهارت ويفضل الناس التعامل بالدولار، والجيش يأتي، من حيث القوة الفعلية، في مرتبة أدنى من حزب الله، وربما أدنى من قوتين أخريين إذا أُخذ الوجود الإسرائيلي في الحسبان. ومع ذلك، تتعرض الدولة اللبنانية الآن لضغوط من الولايات المتحدة وإسرائيل وجزء من المجتمع الداخلي لمواجهة حزب الله، في مسار

يزيد خطر انزلاق البلاد إلى حرب أهلية جديدة. ويتمحور هذا الضغط حول اتفاق لوقف إطلاق النار يجعل إنهاء الحرب الأخيرة مع إسرائيل مشروطًا باستعادة الدولة تدريجيًا السيطرة على الأراضي اللبنانية، ونزع سلاح حزب الله وتفكيك بنيته العسكرية. وقد جُرّبت هذه الخطة سابقًا بعد حرب ٢٠٢٤، وحققت في البداية بعض التقدم، لكنها توقفت أمام مقاومة حزب الله. فالحزب، الذي يمثل شريحة واسعة من شيعة لبنان ويُعد من أقوى القوى غير الحكومية في العالم، يرفض نزع سلاحه ويراه معادلاً لإنهاء وجوده. ومنذ أوائل آذار/مارس، ومع دخول حزب الله الحرب إلى جانب إيران وإطلاقه صواريخ عبر الحدود، أصبح لبنان نقطة مركزية في الأزمة الإقليمية. فإيران تريد أن يشمل وقف إطلاق النار في حربها مع إسرائيل والولايات المتحدة لبنان أيضًا، بينما تصر إسرائيل، بعد هجومها على الضاحية الجنوبية لبيروت وتبادل النار مع إيران، على تقليص قوة حزب الله. وقد خلّف الهجوم البري والجوي الإسرائيلي الأخير أكثر من مليون نازح داخلي، يعيش كثير منهم الآن في خيام داخل شوارع بيروت. ويواجه النازحون الشيعة في بعض المناطق المسيحية والدرزية والسنية نظرة ريبة، إذ يخشى جزء من المجتمع أن يؤدي وجودهم إلى هجمات إسرائيلية. وقد أدى ذلك إلى تعميق الانقسامات الطائفية وزيادة الغضب من حزب الله بسبب جرّه البلاد إلى الحرب. وتكشف الشواهد الميدانية تآكل التضامن الاجتماعي؛ ففي منطقة زيتونة في بيروت، يحضر الأثرياء مطاعم فاخرة وحفلات على القوارب، بينما يعيش في الشارع نفسه مئات الشيعة والفلسطينيين واللاجئين السوريين داخل خيام. في المقابل، منح مسجد القنطاري السني مأوى لنازحين شيعة، رغم اعتراض بعض المصلين خوفًا من احتمال وجود عناصر من حزب الله ومن هجوم إسرائيلي. وكان الهجوم الإسرائيلي على عين سعادة، وهي بلدة مسيحية في جبال محيط بيروت، نقطة توتر أخرى؛ فقد قُتل فيه مسؤول في حزب القوات اللبنانية وزوجته وجار له، بينما قال الجيش الإسرائيلي إن الهدف كان مركز قيادة لحزب الله وأعرب عن أسفه لإصابة المدنيين. وبعد ذلك، أُخرجت عدة عائلات شيعية من منازل مستأجرة، وأطلق مسلحون النار في الهواء خلال مراسم التشييع. وفي ٨ نيسان/أبريل، ضربت إسرائيل خلال ٩٠ ثانية مئة هدف في أنحاء لبنان، في هجوم هز أيضًا أحياء ميسورة ومناطق سياحية في بيروت. وفي الوقت نفسه، ورغم حصول الجيش اللبناني على أكثر من ٣ مليارات دولار من المساعدات الأميركية منذ ٢٠٠٦، فإنه يفتقر إلى قدرة جوية ودفاعية جدية، ويعمل كثير من جنوده في وظائف ثانية بسبب تدني الرواتب. وقد حظرت الحكومة في ٢ آذار/مارس النشاط العسكري لحزب الله، لكنه تجاهل القرار؛ كما طردت وزارة الخارجية السفير الإيراني، لكنه رفض المغادرة. والخلاصة التحليلية أنّ لبنان عالق بين ثلاثة ضغوط متزامنة: ضعف الدولة، وإعادة بناء قوة حزب الله، وتوسع العمليات الإسرائيلية. وأي محاولة متسرعة لنزع سلاح حزب الله قد تخرج عن السيطرة، لأن التوترات العاطفية وانعدام الثقة الطائفية والتطبيق الانتقائي للقانون باتت توفر المواد الخام لاضطراب داخلي واسع.

https://www.wsj.com/world/middle-east/lebanon-civil-war-

THE NATIONAL

مدينتان عراقيتان بين أخطر مدن العالم من حيث الطقس شديد الحرارة

ظهر دراسة حديثة أنّ مدينتين عراقيتين، هما البصرة وبغداد، تقعان ضمن المدن التي يواجه سكانها أعلى مستويات الخطر جراء ارتفاع درجات الحرارة العالمية. فقد جاءت البصرة في المرتبة الأولى عالميًا بين أكثر المدن تعرضًا لخطر الحرارة الشديدة، فيما حلّت بغداد في المرتبة السادسة. واستند هذا التصنيف إلى دراسة شملت ٢٠٥ مدن يزيد عدد سكان كل منها على مليون نسمة. وقد كانت البصرة وبغداد، في الماضي، تتمتعان بقدرة طبيعية أكبر على تعديل الحرارة بفضل نهري دجلة والفرات، وشط العرب، وبساتين النخيل المحيطة بهما؛ غير أنّ سكانهما يواجهون اليوم، خلال أشهر الحر، مخاطر الإجهاد

الحراري والحرائق والجفاف والضغط الشديد على البنية التحتية الحضرية. وتسجل البصرة في الصيف عادة درجات حرارة تتجاوز ٤٠ درجة مئوية، فيما سُجلت في المدينة العام الماضي درجة بلغت ٥١ درجة مئوية. وفي الفترة نفسها، وصلت الحرارة في بغداد إلى ٤٩ درجة مئوية. ووفقًا لهذه الدراسة، المنشورة في المجلة العلمية Sustainable Cities and Societies، فإن خطر الحرارة الشديدة لا يرتبط بدرجة الحرارة وحدها، بل يتصل مباشرة بعوامل مثل مستوى الدخل، ومتوسط أعمار السكان، والهشاشة الاجتماعية، وقدرة البنية التحتية في المدينة على التعامل مع الظروف المناخية. كما أنّ نقص المساحات الخضراء، وضعف البنية التحتية، وانخفاض الدخل، ومحدودية الوصول إلى وسائل التبريد، كلها عوامل تزيد خطر الحرارة في مدن مثل البصرة وبغداد.وتضم قائمة المدن العشر الأكثر تعرضًا لخطر الحرارة الشديدة: البصرة في العراق، وأحمد آباد في الهند، وباماكو في مالي، وناغبور في الهند، ومدينة كويزون في الفلبين، وبغداد في العراق، ومادوراي في الهند، وفيصل آباد في باكستان، ولاغوس في نيجيريا، وحيدر آباد في باكستان. ويُظهر هذا التوزيع أنّ المدن الآسيوية والأفريقية تواجه التهديد الأكبر بسبب تزامن الحرارة الشديدة مع الهشاشة السكانية وضعف القدرة على التكيف. ومن بين الوجهات السياحية، جاءت القاهرة وبانكوك وهانوي وجايبور ضمن أكثر ٥٠ مدينة تعرضًا للخطر. وتؤكد النتائج أنّ الاعتماد الحصري على مكيفات الهواء ليس حلاً مستدامًا؛ إذ إن الطلب العالمي على التبريد يتزايد، بينما لا يملك كثير من الناس القدرة المالية على استخدامه. ومن جهة أخرى، قد يؤدي الاعتماد المفرط على أنظمة التبريد كثيفة الاستهلاك للطاقة إلى زيادة استهلاك الكهرباء وانبعاثات غازات الدفيئة، بما يغذي بدوره دورة تفاقم الاحترار العالمي. لذلك، ينبغي للمدن أن تعتمد نهجًا متعدد المستويات للتكيف مع الحرارة المتزايدة، يشمل توسيع المساحات الخضراء، وتعزيز البنية التحتية الحضرية، وتطوير التبريد السلبي، واستخدام تقنيات منخفضة الاستهلاك مثل المراوح والمبردات البسيطة، وضمان وصول أكثر عدالة إلى الراحة الحرارية. وتُظهر تجربة البصرة وبغداد أنّ أزمة المناخ في العراق لم تعد قضية مستقبلية، بل تهديدًا مباشرًا للصحة العامة والأمن الحضري والقدرة الاجتماعية على الصمود.

https://www.thenationalnews.com/news/uk/٠٨/٠٦/٢٠٢٦/two-iraqi-cities-

FDD

إيران تستأنف حربها ضد إسرائيل في أعقاب أخطاء ترامب

في ٧ حزيران/يونيو، استأنفت إيران، للمرة الأولى منذ وقف إطلاق النار في ٨ نيسان/أبريل الذي جرى بوساطة أميركية، هجماتها الصاروخية الباليستية المباشرة ضد إسرائيل. فقد أُطلق نحو ٣٠ صاروخًا باتجاه شمال إسرائيل ومنطقة تل أبيب وأجزاء من الضفة الغربية. واعتبرت طهران هذا الهجوم ردًا على الضربة الإسرائيلية لمراكز قيادة حزب الله في ضاحية بيروت، وهي ضربة جاءت بدورها بعد إطلاق حزب الله صواريخ على مناطق شمالية في إسرائيل. وقد تراجعت الأزمة خلال أقل

من أربع وعشرين ساعة، لكن الخطر الجوهري بقي قائمًا. أعلنت إيران أنها ستوقف الهجمات، لكنها حذرت من أنّ أي «عدوان» إسرائيلي لاحق، حتى إذا كان عملية ضد حزب الله في جنوب لبنان، قد يُقابل بنيران صاروخية جديدة. وفي إسرائيل، كانت الأضرار محدودة ولم تُسجّل خسائر بشرية كبيرة، غير أنّ ملايين المدنيين توجهوا إلى الملاجئ، وأُغلقت المدارس، وفعّلت المستشفيات أقسام الطوارئ تحت الأرض، كما جرت تعبئة قوات الاحتياط. وبقي مطار بن غوريون مفتوحًا، رغم تعليق عدة شركات طيران أجنبية رحلاتها ورغم طلب ترامب العلني ضبط النفس، نفذت إسرائيل موجتين من الضربات ضد منظومات الدفاع الجوي الإيرانية ومنشأة بتروكيميائية مرتبطة بإنتاج الصواريخ. ويبدو أنّ ادعاء الحرس الثوري بشأن استخدام إسرائيل صواريخ باليستية يشير على الأرجح إلى أسلحة دقيقة بعيدة المدى تُطلق من الجو، وهي أدوات تتيح ضرب إيران من دون العبور في المجال الجوي الأردني أو السعودي. ومن هذا المنظور، سعت إسرائيل إلى تقليل خطر تورط الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة. ولم تشارك واشنطن في الضربات الانتقامية الإسرائيلية، ما أتاح لها الحفاظ على صدقية مسارها الدبلوماسي مع طهران. غير أنّ المشكلة الأساسية تظهر في الموقف العلني لترامب؛ إذ لم يكتفِ بالحفاظ على المرونة الدبلوماسية، بل حاول علنًا تقييد حليف تعرض لهجوم إيراني مباشر. ومن منظور تحليلي، خلق هذا النهج فجوة غير ضرورية بين واشنطن وتل أبيب، وقد يشجع طهران والقوى المتحالفة معها على زيادة الضغط. والنقطة المركزية هي أنّ لبنان ينبغي ألا يُعد جزءًا من مسار التفاوض مع إيران. فحزب الله يُقدَّم بوصفه تنظيمًا إرهابيًا تصنفه الولايات المتحدة، وله سجل في قتل أميركيين وإصابتهم وخطفهم. ولا تملك واشنطن قوة إلى جانب إسرائيل في لبنان، لكن هناك دولة في بيروت تستفيد ضمنيًا من إضعاف قبضة حزب الله على لبنان. والخلاصة الاستراتيجية أنّ إنهاء الحرب مع إيران بنجاح يتطلب التركيز على طهران، لا قبول محاولة إيران نقل النقاش من عدوانها إلى الدفاع عن حزب الله. فأي مسافة علنية بين واشنطن وتل أبيب لا تخدم عادة مصالح الولايات المتحدة، بل تجعل القوى التي تسعى واشنطن إلى احتوائها أكثر جرأة.

https://www.fdd.org/analysis/.٨/.٦/٢٠٢٦/iran-resumes-war-on-israel-as-

الخلاصة والتحليل الخبير

ظهر مجموعة الروايات التي نشرتها في الأيام الأخيرة مراكز الفكر ووسائل الإعلام التحليلية والمجلات النخبوية الدولية بشأن حرب إيران، وأزمة لبنان، ومضيق هرمز، واستنزاف القدرة الأميركية، والتنافس مع الصين وروسيا، وتحول النظام العالمي، أنّ منطقة غرب آسيا لم تعد مجرد فضاء محلي مولّد للأزمات، بل تحولت إلى المختبر الرئيسي لقياس مستقبل النظام العالمي. وعلى القارئ الشرق أوسطي، لفهم هذه الروايات، أن يلاحظ أنّ حرب إيران، في منظور النخب الغربية، ليست حربًا بين طهران وتل أبيب وواشنطن فحسب، بل هي نقطة تلاقت عندها ثلاثة مسارات كبرى: تآكل القوة الأميركية، وعودة الحروب متعددة الجبهات، وضعف القواعد السابقة للتجارة والأمن العالميين. ويتمثل المحور الأول البارز في هذه الروايات في تغير موقع إيران ضمن معادلة الردع. فالسردية الغالبة في قسم مهم من التحليلات الأميركية والأوروبية ترى أنّ العمليات العسكرية الأميركية والإسرائيلية، رغم أنها وجّهت ضربات قاسية على المستوى التكتيكي، بما في ذلك قتل قادة ومسؤولين كبار وإلحاق أضرار بالبنى الدفاعية، لم تؤدِّ على المستوى الاستراتيجي إلى انهيار الجمهورية الإسلامية. بل على العكس، تمكنت إيران عبر الهجمات الصاروخية والمسيّرة على إسرائيل، ودول الخليج، والقواعد الأميركية، والممرات البحرية، من إظهار أنها لا تزال تملك قدرة على فرض كلفة في أكثر من جبهة. ووفق هذه الروايات، خرجت طهران من وضعية الدفاع المحض، وتسعى عبر الجمع بين الهجوم المباشر والضغط البحري وتفعيل الجبهات المتحالفة معها إلى بناء معادلة جديدة مفادها أنّ أي هجوم على إيران أو حلفائها يمكن أن ينتج كلفة تتجاوز ميدان الاشتباك الرئيسي. أما المحور الثاني فهو أزمة السيطرة في السياسة الأميركية؛ إذ تصوّر عدة تحليلات ترامب لا بوصفه قائدًا مهيمنًا على الحرب، بل لاعبًا بدأ حربًا بات الآن، من أجل إنهائها، معتمدًا على قرارات إيران وإسرائيل وحزب الله. وقد فشلت محاولة الولايات المتحدة فصل ملف لبنان عن حرب إيران، لأن طهران حوّلت الربط بين الجبهة الإيرانية والجبهة اللبنانية إلى أداة للمساومة. وفي المقابل، لا تريد إسرائيل أن تترك حرية عملها العسكري ضد حزب الله رهينة للاعتبارات الدبلوماسية الأميركية. ومن ثمّ، فإن الفجوة بين واشنطن وتل أبيب ليست مجرد خلاف تكتيكي، بل علامة على تراجع قدرة الولايات المتحدة على ضبط سلوك حلفائها في خضم أزمة إقليمية. ويتمثل المحور الثالث في موقع لبنان داخل الرواية الجديدة للحرب؛ فلبنان لم يعد في هذه التحليلات مجرد ساحة مواجهة بين حزب الله وإسرائيل، بل نقطة تتشابك فيها مجددًا مسألة سيادة الدولة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، والانقسامات الطائفية، وخطر الحرب الأهلية. إن ضعف الدولة اللبنانية، وعجز الجيش عن كبح حزب الله، ونزوح أكثر من مليون شخص، وانعدام الثقة بين الشيعة والسنة والمسيحيين والدروز، والهجمات الإسرائيلية على مناطق مختلفة من لبنان، كلها مؤشرات على تآكل آلية الدولة أمام الحرب الإقليمية. وتحذر التحليلات من أنّ أي محاولة متسرعة لنزع سلاح حزب الله، من دون توافق داخلي وسند مؤسسي، قد تنقل لبنان من أزمة أمنية إلى أزمة اجتماعية، بل وربما إلى حرب أهلية. أما المحور الرابع فهو مضيق هرمز ونهاية وهم «البحار الحرة المضمونة»؛ فإغلاق هرمز أو تعطيله يعني أنّ أحد أسس النظام الاقتصادي العالمي، أي العبور الحر نسبيًا للطاقة والسلع، لم يعد مضمونًا. وحين يمر نحو ٢٠ في المئة من نفط العالم والغاز الطبيعي المسال عبر هذا الممر، فإن أي اضطراب فيه لا يعود مسألة إيرانية ــ أميركية فقط، بل يضغط على أسواق آسيا وأوروبا وأفريقيا والاقتصاد العالمي بأسره. وترى التحليلات النخبوية هذه الأزمة بوصفها علامة انتقال من «البحار الحرة» إلى «البحار ذات البوابات»، أي إلى مستقبل قد يصبح فيه عبور الممرات البحرية مرهونًا بدفع كلفة سياسية، أو التفاهم مع قوة محلية، أو الحصول على مرافقة عسكرية، أو قبول المخاطر التجارية. ويتمثل المحور الخامس في استنزاف القدرة العسكرية الأميركية. فقد كانت حرب إيران، في الروايات الدفاعية الغربية، اختبارًا لإظهار التفوق التكتيكي الأميركي والإسرائيلي، لكنها كشفت في الوقت نفسه ضعفًا بنيويًا مهمًا: محدودية مخزونات الذخائر المتقدمة الأميركية. وأظهر الاستهلاك الواسع لصواريخ توماهوك وJASSM وباتريوت وثاد وSM-٣ أنّ الولايات المتحدة، حتى في حرب طويلة مع قوة إقليمية، تواجه سريعًا ضغطًا على مخازنها التسليحية. وهذا مهم للشرق الأوسط، لكنه أكثر أهمية لشرق آسيا، لأن المنظومات نفسها ضرورية لردع الصين في مضيق تايوان وغرب المحيط الهادئ. لذلك تحولت حرب إيران، في رواية مراكز الفكر الاستراتيجية، إلى سؤال عالمي: هل تستطيع الولايات المتحدة أن تحافظ في الوقت نفسه على ردع موثوق في الشرق الأوسط وأوروبا وشرق آسيا؟أما المحور السادس فهو الفرصة التي تخرج بها الصين من داخل الأزمة الأميركية. فجزء معتبر من التحليلات يؤكد أنّ انشغال واشنطن بحرب إيران وسّع هامش المناورة أمام الصين. فبكين لا تستطيع فقط، من الناحية الدبلوماسية، أن تقدم نفسها قوة أكثر استقرارًا، بل تقع اقتصاديًا في قلب سلاسل الإمداد، وبناء السفن، والطائرات المسيّرة التجارية، والمعادن الحيوية، وأدوات الضغط التجاري. وفي الروايات المتعلقة بالبحار والممرات الضيقة، تُعرض الصين بوصفها لاعبًا لا يحتاج بالضرورة إلى خوض مواجهة مباشرة مع

الأسطول العسكري الأميركي؛ إذ يكفيها استخدام قوتها الصناعية والتجارية وسيطرتها على سلاسل الإمداد لاستنزاف النظام المتمحور حول الولايات المتحدة. ويتمثل المحور السابع في عودة أدبيات «الجاهزية للحرب» في واشنطن. فالتقارير الاستراتيجية الأخيرة تتحدث بوضوح عن ضرورة استعداد الولايات المتحدة لمواجهة الصين وروسيا في وقت واحد. وهذا يعني أنّ حرب إيران وحرب أوكرانيا لا تُرى، في ذهن النخب الدفاعية الأميركية، كملفين منفصلين، بل كجزء من سلسلة ضغط واحدة على القدرة العسكرية والصناعية الأميركية. ومن هذا المنظور، ينبغي للولايات المتحدة أن تجعل منطقة المحيطين الهندي والهادئ أولوية أولى، وأن تحافظ في الوقت نفسه على أوروبا في مواجهة روسيا، وأن تقرّب قاعدتها الصناعية من وضعية زمن الحرب. وتحمل هذه الرؤية رسالة واضحة للشرق الأوسط: قد تبقى الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي، لكنها لم تعد قادرة على إدارة كل الأزمات بطاقة غير محدودة. ويتمثل المحور الثامن في تحول طبيعة الحرب وإسناد القوات. فالت□□لات المتعلقة بالطائرات المسيّرة الناقلة تُظهر أنّ حرب المستقبل لا تُعرَّف فقط بالصواريخ الاستراتيجية وحاملات الطائرات، بل أيضًا بالمنظومات الرخيصة والذاتية والموزعة وذات الاستخدام المزدوج. وتبين تجربة الصين في التبت، واستخدام أوكرانيا للمسيّرات التجارية، والتطبيقات البحرية البريطانية، أنّ إسناد القوات، وإيصال الذخائر والقطع والمعدات، وحتى الاستطلاع في الميادين النائية، يمكن أن يتغير بفعل المسيّرات. وهذا بالغ الأهمية للشرق الأوسط، لأن كثيرًا من ساحات الأزمة في المنطقة، من الجبال والصحارى إلى السواحل والمدن المدمرة، تمثل بيئات مناسبة لحرب المسيّرات والإسناد الخفيف. أما المحور التاسع فهو الأزمات غير العسكرية ذات الأثر الاستراتيجي. فوجود البصرة وبغداد ضمن أكثر مدن العالم تعرضًا لخطر الحرارة الشديدة يبيّن أنّ أمن المنطقة لا يُعرَّف بالحرب والصواريخ فقط. فالحرارة والجفاف ونقص المساحات الخضراء وضعف البنية التحتية والفقر الحضري يمكن أن تحوّل المدن الكبرى في العراق إلى بؤر لعدم الاستقرار الاجتماعي، والهجرة الداخلية، وضغط الحكم. وإلى جانب ذلك، تكشف رواية سوريا بعد سقوط الأسد أنّ شبكات التواصل الاجتماعي والسخرية والتشهير العلني يمكن أن تتحول إلى أدوات للمساءلة المدنية. وهذان المثالان، أحدهما في مجال المناخ والآخر في مجال المجتمع، يبيّنان أنّ أمن الشرق الأوسط المقبل سيكون مزيجًا من العسكري والاجتماعي والمناخي والإعلامي. وفي النهاية، فإن الرواية العامة للنخب الدولية هي أنّ حرب إيران ليست مجرد أزمة أمنية، بل علامة على انتقال في النظام العالمي. فالولايات المتحدة لا تزال قوية، لكنها لم تعد تأمر من دون كلفة. وإسرائيل لا تزال تمتلك اليد العليا عسكريًا، لكنها لا تستطيع التحكم بكل التداعيات الإقليمية لعملياتها. وإيران ضعيفة في جوانب عدة، لكنها احتفظت بقدرة على إنتاج الكلفة في أكثر من مستوى. وتستفيد الصين وروسيا من استنزاف الولايات المتحدة. أما لبنان والعراق وسوريا والخليج، فلم تعد أطرافًا هامشية في هذا التنافس، بل ساحات رئيسية لإعادة تعريف القوة والحكم والنظام الإقليمي. وبالنسبة إلى القارئ الشرق أوسطي، تبدو الرسالة الأساسية لهذه الروايات واضحة: لقد دخلت المنطقة مرحلة لا تبقى فيها أي أزمة محلية محلية؛ فكل صراع يمكن أن يتصل بالطاقة، والبحار، والتحالفات، والتكنولوجيا، والرأي العام، وتنافس القوى الكبرى.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.